

الفروع وتصحيح الفروع

& باب الزكاة .

لا يحل حيوان إلا بذكاة وقال ابن عقيل في البحري أو عقر لأنه ممتنع كحيوان البر إلا الجراد والسماك وما لا يعيش إلا في الماء وعنه وميتة كل بحري وعنه ميتة سمك فقط فيحرم جراد مات بلا سبب وعنه وسمك طاف ونصوصه لا بأس به ما لم يتقذره وفي عيون المسائل بعد أن ذكر عن الصديق وغيره حله قال وما يروى خلاف ذلك فمحمول على التنزيه .
ولعل مراده عند قائله وقال ابن عقيل ما لا نفس له سائلة يجري مجرى ديدان الخل والباقي لا فيحل بموته قال ويحتمل أنه كالذبابة وفيه روايتان (م 1) .
فإن حرم لم ينجس وعنه بلى وعنه مع دم وكره الإمام أحمد شي سمك حي لا جراد وقال ابن عقيل فيهما يكره على الأصح ونقل عبداً في الجراد لا بأس به ما أعلم له ولا للسمك ذكاة ويحرم بلعه حيا ذكره ابن حزم إجماعاً + + + + + & باب الزكاة .
مسألة 1 قوله وقال ابن عقيل ما لا نفس له سائلة يجري مجرى ديدان الخل والباقي لا فيحمل بموته ويحتمل أنه كالذبابة وفيه روايتان انتهى .
يعني أن في حل الذباب روايتين قال في الرعايتين والحاويين وفي تحريم الذباب روايتان .
إحداهما يحرم قلت وهو الصواب لأنه من المستخبات وقطع به المصنف في الأطعمة و في موضع وإطلاق الخلاف إنما هو حكاية عن ابن عقيل قد ذكر لفظه المصنف في كتاب الأطعمة .
والرواية الثانية يباح وهو بعيد